قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين

الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٤

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية

فى الإصلاح الاقتصادى والهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية

من خلال منحة يابانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى الهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية من خلال منحة يابانية تصل قيمتها إلى ثلاثة بلايين ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صـدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سـنة ١٤٢٥هـ

(الموافق ٢١ أبريل سنة ٢٠٠٤ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٠ مايو ٢٠٠٤ م)

صاحب السعادة

السيد / **كازويوشى أورابى**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢ مارس ٢٠٠٤

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١- بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى الهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها ثلاثة بلايين ين (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلي بـ « المنحة ») .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التى يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب وديعة عادى بالين الياباني لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ « الحساب ») خلال ٧ أيام بعد تاريخ التوقيع على الترتيبات الحالية وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام بعد تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقى مدفوعات بالين الياباني بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة ٤ بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطان المختصة فى كلا الحكومتين .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني بالقيمة المشار إليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الاخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) و ٣١ مارس ٢٠٠٤ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة خلال فترة اثني عشر شهرا بعد تاريخ تنفيذ المنحة إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية وأى رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(ج) ضمان استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى الهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية ، و

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقاً به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام (أ) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية .

٦ - (١) يجب أن تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أنه بينما يتم إيداع مبلغ يعادل إجمالى مبلغ المسحوبات بالين اليابانى ، سوف تقوم بإيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل على الأقل نصف المسحوبات بالين اليابانى من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة رقم (٢) ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وذلك فى حساب يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو بنك مصرى يتم الاتفاق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، ويتم الإيداع خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) يجب استخدام العملة المودعة فى أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام العملة المودعة .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيدا للترتيبات السابقة اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى ».

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

صاحبة السعادة

السيدة / **فايزة أبو النجا**

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢ مارس ٢٠٠٤

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١- بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى الهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها ثلاثة بلايين ين (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة »).

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التى يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣- (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب وديعة عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بـ « الحساب ») خلال ٧ أيام بعد تاريخ التوقيع على الترتيبات الحالية وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام بعد تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقى مدفوعات بالين اليابانى بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة (٤) بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) و ٣١ مارس ٢٠٠٤ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥- (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية وأى رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(ج) ضمان استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى الهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية ، و

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقا به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقا لأحكام (أ) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية .

٦ - (١) يجب أن تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أنه بينما يتم إيداع مبلغ يعادل إجمالى مبلغ المسحوبات بالين اليابانى ، سوف تقوم بإيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل على الأقل نصف المسحوبات بالين اليابانى

من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة رقم (٢) ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، وذلك فى حساب يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو بنك مصرى يتم الاتفاق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، ويتم الإيداع خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) يجب استخدام العملة المودعة فى أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام العملة المودعة .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كازويوشى أوراباى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٣٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢١ بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢ ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى والهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية من خلال منحة يابانية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٣ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية المذكرتان المتبادلتان الموقعتان فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢ ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى الإصلاح الاقتصادى والهيكلى والتغلب على الصعوبات الاقتصادية من خلال منحة يابانية .

ويعمل بهما اعتباراً من ٢٠٠٤/٥/٢٤

صـــــدر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد